

ما افرقت بشي من عند غيبته هذا ما ابراهمه تعالى بنقله  
من مجموع المرحوم مؤيد زاده وادبه تعالى الحق الميسر الرشاد  
وفي شرح الطحاوي لا يعمل شرب الخمر الا عند ضرورة العطش شرب  
قد ما يدفع عطشه فلوان المضطر شرب من الخمر قد ما يبريه  
فسكر لا يضره لانه السكر المباح ومن شرب منها قد ما يصل الى جونه  
بعد ثمانية جلد ان كان حرا ولا يبريه ان كان عبدا ومن وجد منه راحة  
الخمر او قاء الخمر لا يبريه ويثبت البنيغ للذراوي لا باس به ان ذهب  
به عقدا لا يجل وان سكر منه لا يجل عند مخالفا لخرجه من نرجي في  
رمضان فادعي شربة فقط الحد عن وجوب هذا ما ليس اذنه  
بنقل من الخلاصة وادبه الموفق حد العرف وفي جنبايات النوازل  
رجل قال اخر ما جئت لا يقول لرب لانت والا حسن ان يكف عنه  
ولا يجيب ولو وقع الى صراحي القاصي ليوذبه بجنون ولو اجاب مع  
هذا لا باس به ورفق بالآخر ياديوث او يا فاسق او يا فاجر او يا  
يهودي او يا مختل لا يجب الحد ولكن يبري عني اذا قال لصاحبه اما  
قال اذا الفاسق يا فاسق او قال للصاحب لا يجب شي والقتل  
النعير الى القاصي من واحد الى تسع وثلاثين وهذا عندهما  
وهذا في الفتاوي وفي شرح الطحاوي في كتاب الحد والنعير  
على اربع مراتب نعير الاشرف كالنقها والعلوية والنعير  
الاشرف كالدهاقنة ونعير بوساط الناس ونعير بنفسه  
فنعير بالاشرف الاعلام لا نعير وهو ان يقول القاصي  
ملعني انك تقول كذا وتفعل كذا ونعير بالاشرف الاعلام  
والجز

مطالع النعير

188

والجزالي باب القاصي ونعير بوساط وهم السوقة الاعلام  
والجزالي باب القاصي والخمس ونعير الاضراس الاعلام والجز  
الي باب القاصي والضرب والخمس بعد ذلك قال المصنف  
رحمته تعالى سمعت من ثقة ان النعير باخذ المال ان مرابي  
القاصي والوالي جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجرى  
نعيره باخذ المال وما يتصل بهذا عبد اذا اسال الادرع  
فليربي ان يجرى ويورد ولا يجاوز الحد وكذا امر اخر قال ادته  
تعالى واضربوهن اي اياهم نعير النساء الخاجة اليه الساحر  
اذا ادعي انه خالق ما يفعل ان لم يتب يقتل والساحرة تقتل بردها  
ان كانت تعقد ذلك وان كانت المريدة لا تقتل ولكن الساحرة  
تقتل بالانثرو وهو ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى عمار له  
ان اقتلوا الساحر والساحرة رجل يخر لعدة للناس ويهرق بين  
المزور وجهه بتلك اللعبة فهذا هو الحكيم باقر داره ويقتل  
هكذا ذكر مطلقا وهو محمول على ما اذا كان يعقد انه لا يترارجل  
علم ان فلانا يتعامل من المنكر هل ان يكتب اليه بذلك ف  
وقع في قلبه ان اجابه بغير علم بل يغير علمه بئس رجل له ان يكتب به  
اليه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر لا يكتب وكذا بين المرء  
وزوجه وكذا بين السلطان والرعية انتهى هذا ما ليس اذنه  
تعالى بنقل من الخلاصة على وجه الاختصاص وادبه تعالى اعلام  
كتاب السرف ذكرها اخذه حقيقه ومجملها مال عمر فلول  
وهو شرط وعضاها ثمان عشرة درهم مضروبة وحكمها القطع